

دور المعهد الجزائري للتقييس في ضمان مطابقة المنتجات الغذائية لمواصفة حلال

The Role of IANOR in Ensuring the Conformity of Food Products to Halal Standard

محمد الحبيب مخزومي *

مخبر القانون الدولي للتنمية المستدامة

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر

habib.mekhzoumi@univ-mosta.dz

- تاريخ الإرسال: 2024/11/12 - تاريخ القبول: 2024/12/14 - تاريخ النشر: 2024/12/28

الملخص: في ظل التنامي السريع الذي يشهده سوق المنتجات الغذائية الحلال العالمي، مدفوعاً بتزايد الطلب على هذه المنتجات، ناهيك عن تطور المعايير الدولية المنظمة لهذا الميدان؛ ورغبةً من الجزائر في الدخول إلى هذه السوق من جانب، وتعزيز حماية المصالح المعنوية للمستهلك المسلم الجزائري من جانب آخر؛ كلف المشرع الجزائري المعهد الجزائري للتقييس بمهمة ضمان مطابقة المنتجات الغذائية لمعايير مواصفة حلال الجزائرية.

ترمي هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المعهد في المهمة السابقة بشكل خاص، وفي مجال الغذاء حلال بشكل عام، عبر إبراز اختصاصاته وجهوده وإنجازاته وكيفيات منحه ببيان حلال الجزائري لمنتجات المواد الغذائية ومراقبة مدى امتثالهم إلى شروطه.

الكلمات المفتاحية: المعهد الجزائري للتقييس؛ حلال؛ الإشهاد حلال؛ المواصفة حلال؛ الغذاء حلال؛ حماية المستهلك؛

Abstract: The global halal food market is expanding rapidly, driven by a growing Muslim consumer base and increasing demand for halal products, not to mention the tremendous development of international standards governing this field. In order to enter this market and protect the moral interests of Algerian consumers, the Algerian legislator has assigned the *Algerian Standardization Institute (IANOR)* the task of *halal food certification*.

This study examines the role of the *IANOR* in assessing the compliance of food products to *halal standards*, exploring its mandate, achievements, certification procedures and monitoring mechanisms.

Keywords: IANOR; Halal; Halal Certification; Halal Standard; Halal food; Consumer protection;

* المؤلف المرسل: محمد الحبيب مخزومي.

مقدمة

في ظل التوسّع المستمر لقاعدة المستهلكين المسلمين عبر العالم وتزايد الطلب على المنتجات الغذائية التي تحمل *البيان حلال*، أضحت سوق الغذاء *حلال* العالمي يعرف تنامياً سريعاً في السنوات الأخيرة؛ إذ تشير إحصائيات إلى أنّ قيمته قد بلغت (2,714.4) مليار دولار أمريكي في سنة (2024) وأنه من المتوقع أن تصل إلى (5,912.0) مليار دولار أمريكي بحلول سنة (2033) بمعدل نموّ سنويّ مركّب مقدّر بـ (8.92%)¹. ولغرض الدخول إلى هذا السوق، سعت الجزائر منذ بدايات العقد الماضي إلى وضع إطار تنظيمي في مجال صناعة المنتجات الغذائية *حلال* في البلاد. كانت البداية في سنة (2014)؛ حيث تمّ إصدار القرار الوزاري المتضمن المصادقة على النظام التقني الذي يحدد القواعد المتعلقة بالمواد الغذائية *حلال*²، تبعه في سنة (2016) إصدار قرار وزاري آخر يحدد شروط وكيفيات وضع بيان *حلال* للمواد الغذائية المعنية³؛ حيث سلّم هذه المهمة إلى المعهد الجزائري للتقييس (IANOR) الذي يُعدّ هيئة وطنية مسؤولة عن التقييس وتقييم مطابقة المنتجات للمواصفات الجزائرية. في سنة (2018)، أصدر المعهد المواصفة (NA 6184:2018)⁴ التي تعدّ أول مواصفة جزائرية في مجال المواد الغذائية *حلال*، بل في مجال *حلال* بصفة عامة. كما أصدر في وقت لاحق علامة *حلال* الجزائرية ووثيقة تحدّد كيفيات وإجراءات منح *البيان حلال*.

تبرز أهميّة هذه الدراسة في كونها تتناول موضوعاً ذا صلة بميدان جديد تكاد تنعدم الدراسات الجزائرية بشأنه. كما ترمي إلى التعريف به وإبراز دور المعهد الجزائري للتقييس في مجال إسهاد المنتجات الغذائية بالمطابقة مع المواصفة الجزائرية *حلال*، عبر تسليط الضوء على اختصاصاته، أعماله وكيفيات منحه *البيان حلال* للفاعلين في سلسلة إنتاج المواد الغذائية.

بناءً على ما تقدّم، تم طرح الإشكالية التالية: ما هي مهمة المعهد الجزائري للتقييس بشأن إسهاد مطابقة المنتجات الغذائية مع مواصفة الغذاء *حلال* الجزائرية بشكل خاص، ومجال الغذاء *حلال* بشكل عام؟

للإجابة عن ذلك، ونظراً لطبيعة هذا الموضوع الاستكشافية التي فرضت ذلك، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الغالب، تتخلّله أحياناً المناهج التحليلية والمقارنة والتاريخية. وقد تمّ تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة (4) محاور رئيسية: تناول أولها تعريف بعض المفاهيم الرئيسية؛ أمّا ثانيها فقد اهتمّ بعرض لمحة

¹ IMARC, "Halal Food Market Report by Product", 2024. (Online). Available at: <https://www.imarcgroup.com/halal-food-market> [Arch.] (Accessed on 08 November 2024).

² قرار وزاري مشترك ممضى في (17 مارس 2014)، يتضمن المصادقة على النظام التقني الذي يحدد القواعد المتعلقة بالمواد الغذائية "حلال". ج. ر.، العدد (15)، الصادرة في (19 مارس 2014)، ص. ص. (25-30).

³ قرار وزاري مشترك ممضى في (14 يونيو 2016)، يحدد شروط وكيفيات وضع بيان *حلال* للمواد الغذائية المعنية. ج. ر.، العدد (70)، الصادرة في (8 ديسمبر 2016)، ص. ص. (27-29).

⁴ IANOR, « Alimentation Halal : Exigences Générales » (NA 6184 : 2018), 2018, pp. 1-17.

عن المعهد الجزائري للتقييس واختصاصاته العامة والمتخصصة بميدان الغذاء حلال؛ أما ثالثها فقد استعرض أعمال وإصدارات المعهد ذات الصلة بالميدان؛ وأخيراً، تطرّق رابع المحاور إلى إجراءات وكيفيات منح البيان حلال.

1. مفاهيم أساسية

قبل الخوض في مفهوم مواصفة الغذاء حلال وأهمّ المفاهيم ذات الصلة بالإشهاد حلال بشكل عام (2.1)، لا بد من الوقوف على مفاهيم أبرز المبادئ العامة المتعلقة بميدان التقييس (1.1)، الذي يُعدّ الإطار الأوسع لموضوع هذه الدراسة.

1.1. مفهوم التقييس والمبادئ العامة ذات الصلة به

يُعدّ التقييس (Standardization) نشاطاً ذا أهمية بالغة في الوقت الحاضر نظراً للدور الذي يؤديه في توحيد ووضع مواصفات ثابتة ومشتركة، تسمح بضمان سلامة وجودة المنتجات والخدمات على نحو يُسهم في تعزيز التشغيل البيئي، تأمين السير السلس للتجارة الدولية؛ تدعيم الابتكار وكسب ثقة المستهلكين.

لقد نظم المشرّع الجزائري ميدان التقييس بموجب القانون رقم (04-04) المتعلق بالتقييس المعدّل والمتمم⁵. كما عرّفه ضمن المادة الثانية (2) منه في نقطتها الأولى بأنه: « النشاط الخاص المتعلق بوضع أحكام ذات استعمال مشترك ومتكرر في مواجهة مشاكل حقيقية أو محتملة، يكون الغرض منها تحقيق الدرجة المثلى من التنظيم في إطار معين. ». هذا التعريف الذي جاء متشابهاً إلى حد التطابق مع نظيره الذي تعتمده المنظمة الدولية للتقييس (ISO)⁶.

إلى جانب ذلك، ورد في نفس المادة تعاريف لمفاهيم عامّة أخرى ذات صلة بالميدان، أهمّها:

• **المواصفة (Standard)** التي عرّفها النقطة (3) منها بأنها: « وثيقة تصادق عليها هيئة التقييس المعترف بها، تقدم من أجل استعمال مشترك ومتكرر، القواعد والإشارات أو الخصائص لمنتج أو عملية أو طريقة إنتاج معينة، ويكون احترامها غير إلزامي. كما يمكن أن تتناول جزئياً أو كلياً المصطلحات أو الرموز أو الشروط في مجال التغليف والسمات المميزة أو اللصقات لمنتج أو عملية أو طريقة إنتاج معينة. ». في نفس الشأن، عرّفت النقطة (14) من نفس المادة **المواصفة الوطنية** بأنها تلك المواصفة التي يتمّ التصديق

⁵ قانون رقم (04-04) ممضى في (23 يونيو 2004) يتعلق بالتقييس. ج. ر.، العدد (14)، الصادرة في (27 يونيو 2004)، ص. ص. (14)-

17. المعدّل والمتمم بموجب القانون رقم (04-16) ممضى في (19 يونيو 2016) يعدل ويتم القانون رقم (04-04) [...]. ج. ر.، العدد (37)،

الصادرة في (22 يونيو 2016)، ص. ص. (8-10).

⁶ ISO/IEC, "Standardization and related activities — General vocabulary" (ISO/IEC GUIDE 2:2004), 8th edition, 2004, p. 8

عليها من طرف الهيئة الوطنية المعنية بالتقييس والتي تكون محل نشر.

• **اللائحة الفنية [أو النظام التقني]**⁷ (Technical Regulation) التي عرّفتها الفقرة (1) من النقطة (7) من نفس المادة بأنها: « وثيقة تنص على خصائص منتج ما أو العمليات وطرق الإنتاج المرتبطة به، بما في ذلك النظام المطبق عليها، ويكون احترامها إلزامياً. » وتضيف الفقرة الموالية تفاصيل أخرى يمكن أن تتناولها هذه الوثيقة، من بينها: الرموز أو المصطلحات أو كيفية إنتاج معينة ... كما تنص الفقرة الأخيرة على إمكانية منح هذه الوثيقة للمواصفة صيغة إلزامية، بصورة كلية أو جزئية.

• **الإشهاد بالمطابقة (Certification)** الذي عرّفته النقطة (9) بقولها: « نشاط يهدف إلى منح شهادة، من طرف ثالث مؤهل، تثبت مطابقة منتج أو خدمة أو شخص أو نظام تسيير، للوائح الفنية أو للمواصفات أو للوثائق التقييسية أو للمرجع الساري المفعول. ».

2.1. مفهوم مواصفة الغذاء حلال والمفاهيم ذات الصلة بها

الحلال (Halal) في اللغة يدل على كلّ ما هو مُباح⁸، ونقيضه **الحرام**. كما يُقصد به المسائل التي تعتبر مُباحة في الإسلام وفقاً للشريعة والفتوى⁹، والتي لا يترتب عنها عقابٌ على من يفعلها.¹⁰

أما في مجال الغذاء، فقد عرّف المشرع الجزائري **الغذاء حلال (Halal Food)** في النقطة أ من العنوان (1-1/3) من النظام التقني سالف الذكر، بأنه كل غذاء يكون استهلاكه مباحاً في الدين الإسلامي، شريطة أن يستوفي ما يلي: أن يكون خالياً في تركيبته من مواد غير حلال¹¹؛ ألا تُستعمل معدّات أو منشآت مخالفة لما ورد في النظام التقني من أحكام، أثناء مختلف مراحل إنتاجه أو نقله أو تخزينه؛ ألا يكون قد تلوّث بمواد غذائية مخالفة للشّرطين السابقين، أثناء أي مرحلة من مراحل إنتاجه أو نقله أو تخزينه. يُذكر أنّ هذا التعريف قد جاء متطابقاً مع ذلك الذي تعتمده منظمة الأغذية والزراعة (FAO).¹²

لم يُعرّف المشرع الجزائري **مواصفة الغذاء حلال (Halal Food Standard)** ضمن القرارات الوزارية سالف الذكر، لعلّ ذلك راجع إلى غياب مواصفة غذاء حلال جزائرية حينها. نفس الشيء بالنسبة للمعهد

⁷ في نسختيهما باللغة الفرنسية، سماها المشرع في قانون التقييس وملحق القرار الوزاري سالف الذكر بـ (Règlement technique)، بينما في النسختين باللغة العربية، سماها في قانون التقييس بـ *اللائحة الفنية* وفي الملحق بـ *النظام التقني*.

⁸ الحلال: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط. (4)، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004، ص. 194.

⁹ Department of Standards Malaysia, "Halal food – General requirements" (MS 1500:2019), 3rd Revision, 2019, p. 1.

¹⁰ Department of Standards Malaysia, "Halal food – General requirements" (MS 1500:2009), 2nd Revision, 2019, p. 1.

¹¹ فيما يخص تعريف المواد الغذائية غير حلال، أنظر العنوان (1-2-1/3) من النظام التقني.

¹² See FAO, "General Guidelines for Use of The Term 'Halal'" (CAC/GL 24-1997), 1997, p. 1.

تتبعي الإشارة إلى أن هذه المواصفة التوجيهية تعدّ واحدة من المصادر التي استند عليها المشرع الجزائري في إعداده للنظام التقني سالف الذكر (أنظر النقطة [2/2] منه).

الذي لم يُعرّفها بدوره، بيد أنه بالإطلاع على نصّ الموصفة (NA 6184:2018) يكون المعهد قد أمعن في وصفها بذكره أنها تُحدّد المتطلّبات الأساسية الواجب اتّباعها أثناء جميع مراحل سلسلة إنتاج الغذاء حلال، بما في ذلك استلامه [...] معالجته [...] نقله وتخزينه وعرضه، التي تكون متوافقة مع الدّين الإسلامي، هذه المتطلّبات تتّسم بطابع عام، أي أنها موجّهة للتّطبيق على جميع المؤسسات الفاعلة في سلسلة إنتاج الغذاء، بصرف النظر عن حجمها وتعقيدها، سواء كانت ضالعة بشكل مباشر في مرحلة أو في عدة مراحل من السلسلة.¹³

استناداً على ما سبق، وزيادةً عليه، يمكن تعريف موصفة الغذاء حلال بأنها وثيقة مرجعية تُصادق عليها الهيئة الوطنية المكلفة بالتقييس، تحتوي على قواعد ومعايير تحدّد متطلّبات أساسية، متوافقة مع الشريعة الإسلامية، يستوجب استيفاءها من طرف المؤسسات الفاعلة في جميع مراحل سلسلة إنتاج المادة الغذائية، بما في ذلك تحويلها، نقلها، تخزينها وعرضها على المستهلك، حتى تكون منتجاتها مؤهلة للحصول على البيان حلال.

بالنسبة للمفاهيم الأخرى ذات الصلة، وبداية بمفهوم الإشهاد حلال (Halal Certification) فإنّ المشرع الجزائري لم يقدّم تعريفاً له، بل اكتفى بتعريف البيان حلال¹⁴ (Mention halal) بأنه: « ... علامة جماعية تحدد مميزاتها وكذا شروط منحها من طرف الهيئة الوطنية المكلفة بالتقييس ... ». في المقابل، عرّف المعهد الجزائري للتقييس الإشهاد حلال بأنه تلك الأنشطة التي تضطلع بها الهيئة الجزائرية المكلفة بالتقييس من أجل التصديق على المنتجات والخدمات حلال¹⁵. إن عملية الإشهاد حلال تُتّوج بمنح شهادة مطابقة حلال (Halal Certificate) التي تسمح بإثبات البيان حلال - أو علامة حلال - والترخيص باستخدامه، هذا المفهوم الذي لم يرد تعريف له لا من المشرع ولا من المعهد يُمكن تعريفه بأنه وثيقة رسمية تقتضي من منتجي المواد الغذائية أن يكونوا قد التزموا، وسيواصلون الالتزام، بمراعاة وتطبيق المتطلّبات الإسلامية في إنتاج الأغذية الحلال وفقاً للشريعة الإسلامية؛ تصدر عن الهيئة المكلفة بعملية الإشهاد حلال بعد إجراء عملية تفتيش قصد التأكد من استيفاء المنتجين للمواصفات المحددة¹⁶؛ وتسمح للمنتجين بوضع علامة حلال على منتجاتهم المعنية. زيادة على ما سبق، عرّف المعهد علامة حلال (Halal Mark) بأنها تلك العلامة أو اللصيقة أو الشعار، المحمي (ة)، التي يتم منح حق استعمالها من طرف هيئة إصدار الشهادات الحلال للمنتجات الغذائية المعنية¹⁷؛ وأنها علامة جماعية وطنية مميزة يملكها المعهد الجزائري

¹³ IANOR, NA 6184 : 2018, Op.cit., p. 1.

¹⁴ أنظر المادة الثانية من القرار الوزاري لسنة (2016) سالف الذكر. من خلال التعريف، يبدو جلياً أنّ المقصود بالبيان حلال هو علامة حلال.

¹⁵ Annexe 5 dans IANOR, « Procédure de certification Halal (Droit d'apposition de la mention Halal) » IANOR, Algérie, n. d., p. 16.

¹⁶ Yunes Ramadan Al-Teinaz & Hani Mansour M. Al-Mazeedi, "Halal Certification and International Halal Standards" in Yunes Ramadan Al-Teinaz & Stuart Spear & Ibrahim H. A. Abd El-Rahim (Eds.), "The Halal Food Handbook", Wiley-Blackwell, UK, 2020, pp. 229 & 239-240.

¹⁷ Annexe 5 dans IANOR, « Procédure de certification Halal (Droit d'apposition de la mention Halal) », Op.cit., p. 16.

للتقييس، تشهد على التطابق مع المواصفات الجزائرية المُحدّدة لمتطلبات المنتجات حلال.¹⁸

2. المعهد الجزائري للتقييس

لغرض إبراز دور المعهد الجزائري للتقييس في ضمان مطابقة المنتجات الغذائية لمواصفة حلال، ينبغي في البداية عرض لمحة عامة عنه (1.2) ثم تسليط الضوء على اختصاصاته في هذا الشأن (2.2).

1.2. لمحة عامة عن المعهد الجزائري للتقييس

يُعدّ المعهد الجزائري للتقييس واحداً من أجهزة التقييس الوطنية المحددة في المادة (1) من المرسوم التنفيذي رقم (464-05) المتعلق بتنظيم التقييس وسيره.¹⁹ تم تأسيسه بموجب المرسوم التنفيذي رقم (98-69) المتضمن إنشاء المعهد الجزائري للتقييس والمحدد لقانونه الأساسي.²⁰ هو «... مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي...»²¹، يقع مقرّه بمدينة الجزائر وتشرف عليه الوزارة المكلفة بالصناعة. يتمثل الدور الرئيسيّ المُناط به في تنفيذ سياسة التقييس الوطنية، هذا الدور الذي يتجسّد بدوره إلى العديد من المهام، يُذكر منها: إعداد، نشر وتوزيع المواصفات الجزائرية؛ اعتماد علامة المطابقة الخاصة بهذه المواصفات ومنح تراخيص استعمالها والرقابة عليها؛ الترويج لكل ما يتعلّق بالتقييس وبناء القدرات فيه عبر التكوين والتّحسيس وإذكاء الوعي.²² هذا إلى جانب مهام أخرى ذات بُعد دولي، وهي: المشاركة في محافل الهيئات الدولية المعنية بالتقييس وتمثيل الجزائر فيها عند الصّورة؛ تطوير التعاون مع هيئات التقييس الخاصة بالدول الأجنبية؛ تطبيق الصّكوك الدولية في ميدان التقييس التي تكون الجزائر طرفاً فيها.²³ يطمح المعهد إلى تحقيق رؤية تتجلى في أربع (4) نقاط: تعزيز كفاءة نظام التقييس في الجزائر؛ تعبئة جميع الشّركاء في ميدان التقييس؛ زيادة تأثير وتنافسية نظام التقييس الجزائري ضمن السياقين العربي والدولي؛ تعزيز البُعد الاقتصادي والاستراتيجي للتقييس والإشهاد.²⁴

¹⁸ IANOR, « La marque halal ». (En ligne). Disponible à : <https://www.ianor.dz/certification/la-marque-halal> [Arch.] (Consulté le 20 Octobre 2024).

¹⁹ مرسوم تنفيذي رقم (464-05) ممضى في (6 ديسمبر 2005) يتعلق بتنظيم التقييس وسيره. ج. ر.، العدد (80)، الصادرة في (11 ديسمبر 2005)، ص. ص. (3-9). معدل ومتم بموجب المرسوم التنفيذي رقم (324-16) ممضى في (13 ديسمبر 2016) يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم (464-05) [...] ج. ر.، العدد (73)، الصادرة في (15 ديسمبر 2016)، ص. ص. (10-11).

²⁰ مرسوم تنفيذي رقم (69-98) ممضى في (21 فبراير 1998) يتضمن إنشاء المعهد الجزائري للتقييس ويحدد قانونه الأساسي. ج. ر.، العدد (11)، الصادرة في (1 مارس 1998)، ص. ص. (25-29). المعدل والمتم بموجب المرسوم التنفيذي رقم (11-20) ممضى في (25 يناير 2011) يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم (69-98) [...] ج. ر.، العدد (6)، الصادرة في (30 يناير 2011)، ص. ص. (4-6).

²¹ المادة (2) من المرسوم التنفيذي رقم (69-98) سالف الذكر.

²² المادة (7) من المرسوم التنفيذي رقم (69-98) سالف الذكر.

²³ المادة (7) من المرسوم التنفيذي رقم (69-98) سالف الذكر.

²⁴ IANOR, « A propos de l'IANOR ». (En ligne). Disponible à : <https://www.ianor.dz/home/a-propos> [Arch.] (Consulté le 20 Octobre 2024).

إضافة على ما سبق، وحرصاً على أداء مهامه بشكل أكثر كفاءة، شكّل المعهد فريقاً متعدّد التخصصات من أصحاب الخبرة يتمحور عمله في خدمة المؤسسات والجماعات عبر المهن الرئيسية الأربع (4) التالية: تطوير المراجع التقييسية التي يحتاجها المتعاملون الاقتصاديون لتنمية استراتيجياتهم وتجارتهم؛ مساعدة أصحاب المصلحة على الوصول إلى المراجع التقييسية؛ مساعدة أصحاب المصلحة على تطبيق المراجع المعيارية، عبر التكوين والمرافقة وتقديم المشورة والدعم؛ اقتراح منح إشارات المطابقة على منتجات الجهات المعنية²⁵. زيادة على ذلك، وسعيًا منه إلى تشجيع الشركات والمعنيين على طلب إشارات مطابقة على منتجاتهم - التي تبقى عملية طوعية في الأساس -، يُتيح المعهد عدّة حلول، من بينها: ²⁶أكاديمية المعهد الجزائري للتقييس (IANOR Academy) التي تُعدّ مركز تكوين في التقييس يضمّ خبراء ومختصين في الميدان، يُتيح دورات تكوينية متنوّعة تتراوح مدّتها بين ثلاثة (3) أيّام إلى خمسة عشر (15) يوماً موجهة إلى كل من أعضاء المعهد، المدراء التنفيذيين للشركات ومختلف المتعاملين الاقتصاديين²⁷؛ عرض أسعار ترويجية للمواصفات الجزائرية عبر تخفيضات يمكن أن تصل إلى (50%) من السعر الأصلي.

يقع تحت مسؤولية المعهد لجان تقنية وطنية (CTNs) يبلغ عددها (72)²⁸ لجنة، تختصّ كل واحدة منها بنشاط أو مجموعة أنشطة تقييس معينة؛ يتم إنشاؤها بموجب مقرر يُصدره المدير العام للمعهد، ويتم حلّها بنفس الشكل.²⁹ تتألّف هذه اللجان من مُمثّلين عن المؤسسات والهيئات العمومية، المتعاملين الاقتصاديين، والجمعيات في مجاليّ حماية المستهلك والبيئة وكل طرف آخر ذا صلة، الذين يتمّ تعيينهم من طرف الهيئات التي يمثّلونها؛ كما يمكن استخدام خبراء حسب الحاجة³⁰. تمارس هذه اللجان عدة مهام، أبرزها: تطوير مشاريع مواصفات وبرامج التقييس؛ الفحص الدوري للمواصفات الوطنية؛ والمشاركة في وضع اللوائح الفنية حسب طلب الجهات المختصة³¹. منذ سنة (1989) إلى غاية (31 مارس 2024)، أسهمت هذه اللجان في إعداد (11,449) مواصفة ومرجع تقييسي³².

جدير بالذكر أن المعهد يُعدّ عضواً نشطاً في العديد من الهيئات العالمية والجهوية المعنية بالتقييس، أبرزها: المنظمة الدولية للتقييس (ISO)؛ المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين (AIDSMO)؛ المنظمة الإفريقية للتقييس (ARSO)؛ ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC).

²⁵ IANOR, « Catalogue des normes algériennes : au 31 mars 2024 ». IANOR, Algérie, 2024, p. 5.

²⁶ Ibtissem Belmabrouk & Abdelhafid Dahia, "The place of quality management and quality standards in Algeria", Journal of Economics and Management (University of Adrar, Algeria), Vol. 4, No. 1, 2020, p. 9.

²⁷ Ibid.; and IANOR, "IANOR Academy". (En ligne). Disponible à : <https://www.ianor.dz/formations-conseil/ianor-academy> [Arch.] (Consulté le 20 Octobre 2024).

²⁸ IANOR, « Catalogue des normes algériennes : au 31 mars 2024 », Op.cit., p. 3.

²⁹ المادة (8) من المرسوم التنفيذي رقم (05-465) سالف الذكر (المعدل والمتمم).

³⁰ المادة (9) من المرسوم التنفيذي رقم (05-465) سالف الذكر (المعدل والمتمم).

³¹ المادة (10) من المرسوم التنفيذي رقم (05-465) سالف الذكر (المعدل والمتمم).

³² IANOR, « Catalogue des normes algériennes : au 31 mars 2024 », Op.cit., p. 3.

2.2. اختصاصات المعهد الجزائري للتقييس في مجال المنتجات الغذائية حلال

يُحدّد القرار الوزاري لسنة (2016) - سالف الذكر - اختصاصات المعهد الجزائري للتقييس بشأن بيان المواد الغذائية حلال؛ إذ تنصّ المادة الثانية (2) منه على تكليفه باختصاص تحديد مميّزات وشروط منح البيان حلال، كما تشير المادة الرابعة (4) منه إلى اختصاصه أيضاً بالإشراف على عملية الإشهاد بالمطابقة عبر تكليفه بإصدار شهادة المطابقة حلال. هذا الذي تؤكّده أيضاً الفقرة الأولى (1) في مطّتها الأولى (1) من المادة الثانية (2) من وثيقة المعهد المحددة لإجراءات الإشهاد حلال سالفة الذكر.³³

زيادة على ذلك، جاءت المادة السادسة (6) من الوثيقة بتفصيل أكثر عن أدوار المعهد ذات الصلة بهذه العملية، محددة أبرزها فيما يلي: تسجيل الطلبات المُقدّمة بشأن الحصول على البيان حلال؛ النظر في مدى قابلية هذه الطلبات للتنفيذ؛ تعيين مختلف أعضاء الفريق المكلف بإنجاز العملية، من مدققين، مُقيمين، مخابر، مفتّشين، خبراء في الشؤون الإسلامية وغيرهم؛ برمجة عملية التدقيق بشأن الطلب؛ نشر قائمة الحائزين على البيان حلال؛ مراقبة مدى امتثال الحائزين على البيان للقواعد المحددة؛ وأخيراً، ضمان الترويج للإشهاد حلال.

مثملاً أشير إليه في العنوان السابق، فإن المعهد يُشرف على مجموعة من اللجان التقنية الوطنية. في هذا الشأن، تُعدّ اللجنة التقنية الوطنية رقم (70): حلال (CTN N°70: Halal) اللجنة المختصة بمسائل حلال. في سنة (2018) بلغ عدد أعضاء اللجنة المشاركين في اعتماد المواصفة (NA 6184:2018) ثمانية عشر (18) عضواً يمثلون وزارات معنيّة، شركات موادّ غذائية، جمعيات منتجين، جمعيات حماية المستهلك ومؤسسات عمومية وخاصة أخرى ذات صلة³⁴. والجدير بالذكر أن اللجنة قد جدولت خلال سنة (2024) إجراء مراجعة للمواصفة السابقة بهدف تحيينها، مُستندة في ذلك على أحدث نسخة من المواصفة التوجيهية لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية الخاصة بـ المتطلبات العامة للأغذية الحلال (OIC SMIIC 1:2019)³⁵. كما جدولت أيضاً تبني ثلاث (3) مواصفات حلال جديدة، صادرة عن نفس الهيئة الدولية، تتعلق بالمسائل التالية: المضافات الغذائية التي تُضاف إلى المواد الغذائية حلال؛ الجيلاتين الغذائي الحلال؛ ومستحضرات التجميل الحلال³⁶. هذه الخطوة التي تعكس التزام المعهد الجزائري للتقييس بتعزيز دوره في

³³ تنبغي الإشارة إلى أن هناك هيئة أخرى تحظى باختصاصات في مجال بيان المواد الغذائية حلال، وهي اللجنة الوطنية المكلفة بمتابعة الإشهاد ووضع العلامة حلال للمنتجات الغذائية، التي تُنظّمها المواد (2) (5-9) من القرار الوزاري لسنة (2016) سالف الذكر، بيد أن هذه الاختصاصات تبقى خارج النطاق الإجرائي لعملية الإشهاد حلال الذي يبقى حصراً للمعهد.

³⁴ Voir Avant propos dans IANOR, NA 6184 : 2018, Op.cit., n. p. (pp. 1-2).

³⁵ IANOR, « Projet de programme de normalisation : année 2024 », n. p. (p. 67 sur 144). (Fichier PDF). Disponible à : <https://www.ianor.dz/wp-content/uploads/2024/02/PNN-DE-LA-DNOR-2024.pdf> [Arch.] (Consulté le 31 août 2024) (cont.)

OIC/SMIIC, "General Requirements for Halal Food" (OIC/SMIIC 1: 2019), 2nd edition, 31 July 2019, pp. 1-24.

³⁶ IANOR, Ibid.

مسائل إشهاد المنتجات الغذائية حلال من جهة، وانفتاحه على مسائل ذات صلة بمنتجات وخدمات حلال أخرى، مثل: المواد الصيدلانية والسياحة حلال.

في سياق الحديث عن معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، لا بد من الإشارة إلى أنّ المعهد الجزائري للتقييس له دورٌ مشاركٌ في تسع (9) لجان فنية (TCs) من أصل سبع عشرة (17) لجنة تابعة لهاته الهيئة الدولية؛ حيث تختص ست (6) منها بمسائل حلال متنوعة، تشمل ما يلي: الهيئات المانحة لشهادة حلال؛ الغذاء حلال والمسائل ذات الصلة به؛ مسائل مستحضرات التجميل حلال؛ السياحة وخدمات السياحة حلال؛ أماكن إعداد الغذاء حلال؛ وسلسلة التوريد حلال³⁷. كما أنه يشارك أيضاً بصفة مراقب في لجنتين أخريين تدخل مسائل الحلال ضمن نطاق اختصاصاتهما³⁸. إن اهتمام المعهد بمسائل الحلال المتنوعة يُعبر عن خطته المستقبلية بشأن توسيع نطاق الإشهاد حلال داخل الجزائر من جهة، ويشكل تجسداً لواحدة من أبعاد رؤيته السالف بيانها، المتمثلة في زيادة تأثير نظام التقييس الجزائري على الصعيد الدولي.

3. أعمال المعهد الجزائري للتقييس في مجال المنتجات الغذائية حلال

علاوة على المواصفة الجزائرية (NA 6184:2018) المشار إليها سابقاً (1.3)، أصدر المعهد الجزائري للتقييس علامة حلال الجزائرية (2.3).³⁹

1.3. مواصفة الغذاء حلال الجزائرية

جرى اعتماد المواصفة الجزائرية (NA 6184:2018) المتعلقة بالمتطلبات العامة للمواد الغذائية حلال من طرف أعضاء اللجنة التقنية الوطنية رقم (70): حلال بناءً على قرار محضر اجتماعهم رقم (1) المؤرخ في (25 يناير 2018)⁴⁰، أي بعد حوالي أربع (4) سنوات من صدور النظام التقني المحدد للقواعد المتعلقة بالمواد الغذائية حلال سالف الذكر.

تضمنت المواصفة ثلاثة عشر (13) محوراً. تناول أولهم نطاق المواصفة، الذي سبق بيانه سابقاً. أما ثانيهم فقد استعرض وثائق تقييسية مرجعية ومواصفات أخرى تأسست عليها المواصفة، أبرزها النسخة الأولى من المواصفة التوجيهية لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية الخاصة بالمتطلبات العامة للأغذية الحلال (OIC SMIIC 1:2011)،⁴¹ إلى جانب مواصفات جزائرية ومواصفات توجيهية دولية معتمدة

³⁷ SMIIC, "Institut Algérien de Normalization (IANOR)". (Online). Available at: <https://www.smiic.org/en/member/2> [Arch.] (Accessed on 20 October 2024).

³⁸ Ibid.

³⁹ كما أصدر أيضاً الوثيقة المحددة لإجراءات الإشهاد، المشار إليها آنفاً، التي سترك تناولها للمحور الأخير من هذه الدراسة.

⁴⁰ Avant propos dans IANOR, NA 6184 : 2018, Op.cit., n. p. (p. 1 sur 2).

⁴¹ OIC/SMIIC, "General Guidelines on Halal Food" (OIC/SMIIC 1: 2011), 1st edition, 17 May 2011, pp. 1-14.

أخرى تتعلق أساساً بصحة ونظافة مختلف المواد الغذائية، حيوانية كانت أو نباتية المصدر، وكذا نظام إدارة سلامة سلسلة إنتاج هذه المواد⁴². بالنسبة لثالثهم، فقد أورد مجموعة من التعريفات لمفاهيم رئيسية تتضمنها المواصفة⁴³. أما رابعهم، فقد عدّ ثمانية عشر (18) نوعاً من المنتجات والخدمات التي تشملها أحكام المواصفة، من بينها: اللحوم والأسماك ومشتقاتهما؛ الزيوت والدهون ذات المصدر الحيواني والنباتي؛ الماء والمشروبات المنعشة؛ الحليب ومشتقاته؛ الإضافات الغذائية؛ المكملات الغذائية؛ السكر والمواد المستخدمة في صناعة الحلويات؛ أدوات التغليف ... علماً أن هذه القائمة ليست محددة حصراً بل على سبيل المثال فقط⁴⁴. أما في خصوص المحور الخامس⁴⁵ الذي يُعدّ أكبر المحاور من حيث المضمون، فقد تطرّق إلى المتطلبات العامة للعديد من الجوانب المتعلقة بالمواد الغذائية حلال؛ إذ ركّز عنوانه الفرعي الأول على المتطلبات المرتبطة بمصادر الغذاء، عبر تحديده لقائمة الحيوانات الحلال والحيوانات المحرّمة؛ وكذا متطلبات حلال للحيوانات المائية، الحيوانات البرمائية، المواد ذات المصدر النباتي والمشروبات؛ إلى جانب المواد ذات المصدر البشري التي اعتبرها كلها مواداً غير حلال. كما تطرّق عنوانه الفرعي الثاني إلى متطلبات الذبح أو التذكية اليدويين؛ حيث حدّد تلك الواجب احترامها فيما يتعلق بالحيوان وكذا شروط الشخص الممارس للممارس العملية، الأواني والأدوات المستعملة، أماكن الذبح وشروط تدويخ الحيوان. وتابع بتحديد إجراءات هذه العملية؛ حيث ميّز بين تلك المتبعة على الحيوانات والأخرى المتبعة على الدواجن، كما بيّن شروط التذكية الآلية والمراقبة الصحية للذبائح. زيادة على ذلك، نظّمت عناوين فرعية أخرى من نفس المحور متطلبات حلال لموادّ وموائل مختلفة، يذكر منها: الحليب ومشتقاته؛ أدوات التغليف؛ الخدمات الغذائية ... إلخ. وبالولوج إلى المحور السادس، فإنه قد تناول مسألة متطلبات تحويل المواد الغذائية حلال، مركزاً على ضرورة منع تلويث هذه المواد بأي مادة تعتبر غير حلال أثناء العملية⁴⁶. أما سابع المحاور، فقد حدّد الشروط الواجب توفّرها في الآلات والأدوات المستخدمة أثناء جميع مراحل سلسلة إعداد الغذاء حلال⁴⁷. بينما تناول المحوران الثامن والتاسع⁴⁸ متطلبات تخزين المواد الغذائية حلال وعرضها وخدماتها ونقلها ونظافتها وصحتها وسلامتها. أما بقية المحاور فقد عالجت متطلبات فحص ومراقبة المنتجات حلال وتعقبها وعرضها في السوق وتغليفها والوسم الخاص بها. وأخيراً، متطلبات قانونية تكميلية تقضي بضرورة أن يتوافق المنتج مع بقية التشريعات واللوائح الوطنية المعمول بها.⁴⁹

إنّ ما يُلحظ من محتوى المواصفة الجزائرية (NA 6184:2018) هو أنها قد جاءت متشابهة إلى حدّ كبير مع المواصفة التوجيهية (OIC/SMIIC 1:2011) الخاصة بمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية،

⁴² Voir IANOR, NA 6184 : 2018, Op.cit., p. 1.

⁴³ Voir Ibid., pp. 2-3.

⁴⁴ Voir Ibid., pp. 3-4.

⁴⁵ Voir Ibid., pp. 4-13.

⁴⁶ Voir Ibid., p. 13.

⁴⁷ Voir Ibid., pp. 13-14.

⁴⁸ Voir Ibid., p. 14.

⁴⁹ Voir Ibid., pp. 14-15.

لا سيّما فيما يخصّ الجانب الهيكلي ونمط تقسيم المحاور. بيد أنّه يوجد تباين في بعض النّقاط، هذا ما تشير إليه مقدّمة *المواصفة* التي أكّدت على أن محتواها لا يُعادل محتوى *المواصفة التوجيهية (OIC/SMIIC 1:2011)*⁵⁰، على الرغم من أنها تتّخذها مرجعاً رئيساً مثلما سلف الذكر، وأنّ الجزائر كانت واحدة من بين الدّول السّبعة والثلاثين (39)⁵¹ التي شاركت في إعدادها. إنّ من بين أبرز نقاط التّباين في هذا الشأن هو مسألة تحريم الحيوانات البرمائية؛ إذ بينما تُصنّف المواصفة التوجيهية لـ *معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية* جميع الحيوانات البرمائية على أنّها غير حلال⁵²، تعتبرها *المواصفة الجزائرية* حلالاً باستثناء السّامة منها أو تلك التي تضرّ بصحّة الإنسان⁵³. هذا الذي يعكس الخصوصيّة المذهبيّة للجزائر؛ إذ إنه وفقاً للمذهب المالكي - المذهب الرّئيسي في الجزائر - فإن البرمائيات ليس مُحَرَّمًا أكلها نظراً لتعارض أدلّة تحليلها وتحريمها⁵⁴. في المقابل، لا يمكن افتراض أن *المواصفة* تعتبر التمساح أو الضفدع - مثلاً - من قبيل الحيوانات حلال؛ إذ إنّ التّمساح يُعدّ حيواناً مؤذياً للإنسان، كما أنه يندرج ضمن الحيوانات ذوات الأنياب التي تعتبرها النقطة (2.1.1.5) من *المواصفة* حيوانات غير حلال. أما الضفدع فإنه من الحيوانات التي حرّم الله قتلها، بالتّالي فهو يندرج ضمن قائمة الحيوانات غير حلال وفقاً لنفس النقطة من *المواصفة*.

أما بمقارنتها مع النظام التقني المُحدّد للقواعد المتعلقة بالمواد الغذائية حلال سالف الذكر، فإن ما يُلاحظ - باختصار - هو أن المواصفة قد جاءت أشمل وبتفصيل أكثر عنه.

جدير بالذّكر أن *المواصفة الجزائرية (NA 6184:2018)* تبقى غير ملزمة قانوناً طبقاً لما نصّت عليه النقطة الثالثة (3) من المادة الثانية (2) من القانون رقم (04-04) *المتعلق بالتقييس*، سالفة الذكر. كما أنّ النظام التقني المحدد للقواعد المتعلقة بالمواد الغذائية حلال لم يُضف عليها صفة إلزامية نظراً لكونها صدرت بعده بأربع (4) سنوات. لكن باستقراء الوثيقة المحدّدة لإجراءات الإشهاد الصادرة عن المعهد الجزائري للتقييس - المشار إليها آنفاً -، لا سيما المادة الثالثة (3) منها، فإنّها تعتبر احترام متطلّبات *المواصفة* الأساس الذي تبني عليه إجراءات طلب ومنح البيان حلال. بالتالي يمكن اعتبار *المواصفة* تجسّداً وتكملة للنصوص القانونية الملزمة التي سبقتها.

2.3. علامة حلال الجزائرية

لغرض ترجمة إشهاد الغذاء حلال، الممنوح للشركات التي ثبت استيفؤها لمتطلّبات *مواصفة الغذاء حلال الجزائرية*، إلى رمز بصريّ يوضع على المنتج حلال، على نحو يُسهّم في طمأننة المستهلكين وتعزيز

⁵⁰ Avant propos dans IANOR, NA 6184 : 2018, Op.cit., n. p. (p. 1 sur 2).

⁵¹ See SMIIC, OIC SMIIC 1:2011, Op. Cit., p. 14

⁵² Ibid., p. 3.

⁵³ IANOR, NA 6184 : 2018, Op.cit., p. 5.

⁵⁴ إسلام ويب، حكم أكل القياقب والحيوانات البرمائية، فتوى رقم (21733)، (31 أوت 2002). (عبر الشبكة). متاح على: <https://www.islamweb.net/ar/fatwa/21733> [مؤرشف] (أُطلع عليه بتاريخ 03 نوفمبر 2024).

تقتهم به وبالشركة المنتجة له؛ طور المعهد الجزائري للتقييس علامة حلال الجزائرية⁵⁵ وفقاً للصلاحيات الممنوحة له بموجب المادتين (2) (4) من القرار الوزاري لسنة (2016)، والمادة الرابعة (4) من الوثيقة المحددة لإجراءات الإشهاد سالف الذكر.

علامة حلال الجزائرية هي عبارة عن شعار دائري بخلفية بيضاء يحتوي على دائرتين متجديتي المركز. يظهر على الحلقة التي بينهما نص المعهد الجزائري للتقييس باللون الأسود، باللغة العربية في الأعلى وباللغة الإنجليزية (Algerian Standardization Institute) في الأسفل. يفصل بينهما نجمة حمراء على اليمين ونجمة خضراء على اليسار. تتكون الدائرة الداخلية من هلال أخضر في الزاوية السفلية اليسرى وحدود خريطة الجزائر باللون الأسود في المنتصف. كلمة حلال مكتوبة على الخريطة، بحروف عربية حمراء أعلاه، ولاتينية باللون الأسود أدناه.

جدير بالذكر أنه في شهر فبراير من سنة (2023)، منح المعهد - لأول مرة - حق استخدام علامة حلال الجزائرية لإثني عشر (12) منتجاً غذائياً جزائرياً بعد استيفائهم للمتطلبات والإجراءات المحددة: منتج سكر أبيض مبلور واحد من علامة (Labelle)؛ وأحد عشر (11) منتج تونة معلبة من علامات (Isabel) (Fransisco) (P'tit Marin).⁵⁶

4. إجراءات منح بيان حلال لمنتجات المواد الغذائية حلال ومتابعته

لقد حدد الفصل الثالث (3) من وثيقة المعهد المحددة لإجراءات الإشهاد خطوات طلب ومنح البيان حلال (1.4)؛ كما نظم فصلها الرابع (4) كفاءات متابعته والتغييرات التي يمكن أن تطرأ على وضعيته (2.4).

1.4. إجراءات طلب ومنح البيان حلال

تمرّ إجراءات عملية الإشهاد حلال بالمراحل الخمس (5) التالية: إيداع الطلب؛ تسمية فريق التدقيق؛ تنفيذ التدقيق؛ إصدار قرار منح البيان حلال من عدمه؛ وأخيراً، البت في الشكاوى والطعون.

• **تقديم الطلب:**⁵⁷ بداية، ينبغي على منتج المادة الغذائية أن يُقدّم طلبه إلى المعهد وفقاً للنموذج الملحق بالوثيقة المحددة لإجراءات الإشهاد، مرفقاً إياه باستمارة استبيان - الملحقة أيضاً بالوثيقة - إضافة إلى وثائق أخرى تُحدد طبيعة المنتج ومكوناته وتصف بشكل مفصل سلسلة إنتاجه، مخططات مراقبته، نظم إدارة سلامته والمختبرات التي يجري فيها تحليله ومراقبته. هذا إلى جانب تقارير الفحوصات التي أجريت

⁵⁵ سبق بيان تعريف المعهد لها في آخر العنوان (2.1) من هذه الدراسة.

⁵⁶ المعهد الجزائري للتقييس، منح علامة المطابقة حلال (12) لأثنى عشر منتجاً غذائياً جزائرياً، د. ت. (عبر الشبكة). متاح على:

<https://www.ianor.dz/2023/02/08> [مؤرشف] (أطلع عليه بتاريخ 03 نوفمبر 2024).

⁵⁷ Art. 10 para. 10.1 du document de Procédure de certification Halal.

عليه فضلاً عن تقديم تعهد شرفي يؤكد فيه المنتج احترامه لجميع متطلبات الغذاء حلال.

• **تسمية فريق التدقيق:**⁵⁸ بعد ذلك، وفي حالة قبول الطلب، يقوم المعهد بـ تعيين فريق تدقيق متخصص يتألف من مدقق مختص في سلامة الأغذية، الذي يشغل منصب مسؤول الفريق، إضافة إلى خبراء في الشؤون الإسلامية والمجلس الإسلامي الأعلى، وإذا لزم الأمر، يمكن تعيين خبير تقني. يُخطر الفريق الطرف الطالب بتفاصيل عملية التدقيق، لا سيما مدتها وسبل التواصل مع أعضائه. بعدها يقوم الطرف الطالب، بالتنسيق مع مسؤول الفريق، بتحديد مواعيد كل من الزيارة التحضيرية وعملية التدقيق. حري بالذكر أنه يتم مراعاة /إشهاد/ات حلال السابقة التي تم منحها للطالب في تحديد مدة التدقيق.

• **تنفيذ التدقيق:**⁵⁹ يلي ذلك مرحلة إجراء الفريق لعملية التدقيق وفقاً للخطوات المحددة من قبل المعهد. في حالة اكتشاف انحرافات، يمكن للطالب أن يقترح تدابير تصحيحية وإطاراً زمنياً لتنفيذها. كما يمكن للمعهد - إذا ما رأى أن الأمر يقتضي ذلك - أن يطلب من الفريق أخذ عينات لإجراء تحاليل عليها لدى المختبرات المكلفة بذلك، التي تلتزم بإرسال تقرير بشأنها إلى المعهد. بعد انتهاء الفريق من عملية التدقيق، يقوم مسؤوله بإرسال تقريره النهائي إلى المعهد الذي يقوم بمراجعة التقريرين - تقرير الفريق وتقرير المخابر - وإرسال نسخة منهما إلى الطالب من أجل إبداء ملاحظاته.

• **اتخاذ القرار:**⁶⁰ بعد دراسة التقارير وملاحظات الطالب، وبعد استشارة لجنة الإشهاد بالمطابقة حلال (CCH)، يقوم المعهد - عبر لجنة اتخاذ القرار - باتخاذ القرار بشأن منح شهادة حلال؛ حيث يتم إبلاغ الطالب بالقرار النهائي. هنا يتم التمييز بين قرارين: /إيجابي، يتم بموجبه تسليم المعني شهادة مطابقة حلال تمنحه حق استخدام العلامة حلال لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد؛ سلبي، يتم فيه توضيح أسباب الرفض.

• **الشكاوى والطعون:**⁶¹ بالنسبة لحالة الرفض، أو عدم رضا الطالب بشأن قرار اتخذ بحقه، فإن باستطاعته تقديم طعن في شكل مكتوب لدى المعهد الذي يُحيله إلى لجنة الإشهاد بالمطابقة حلال - سألقة الذكر - التي تفصل فيه، فإذا تمسكت بالرفض، يجوز للمعني أن يلجأ إلى لجنة الطعون المستقلة (CIR) المنشأة لدى المعهد. يتم إخطار المعني بالتطورات الطارئة على طعنه وبالقرار النهائي بشأنه عبر البريد.

2.4. متابعة البيان حلال والتغييرات التي يمكن أن تطرأ عليه

يخضع حق استخدام بيان الغذاء حلال الممنوح إلى المنتج إلى متابعة دورية من طرف المعهد. كما

⁵⁸ Art. 10 para. 10.2 du document de Procédure de certification Halal.

⁵⁹ Art. 10 para. 10.3 du document de Procédure de certification Halal.

⁶⁰ Art. 10 para. 10.4 & art. 12 du document de Procédure de certification Halal.

⁶¹ Art. 11 du document de Procédure de certification Halal.

يُمكن أن تطرأ على وضعيته عدّة تغييرات.

بالنسبة لمتابعة حق استخدام البيان حلال؛ فإنّه يُشترط لاستمراره إجراء ثلاثة (3) تدقيقات سنوية⁶² ابتداءً من تاريخ منح الحقّ لأوّل مرّة: يكون أولها بعد مرور اثني عشر (12) شهراً؛ وثانيها بعد مرور أربعة وعشرين (24) شهراً؛ أما ثالثها، الذي يُجرى بعد مرور ستة وثلاثين (36) شهراً، فيُعرف بتدقيق التجديد، والذي يتمّ إجراؤه بناءً على طلب، يتضمّن ملفّ تجديد، يُقدّمه حامل البيان إلى المعهد قبل ستّة (6) أشهر من حلول موعد انتهاء صلاحية حق استخدامه للبيان، تحت طائلة تعليق الحقّ.

لا بدّ من التنويه إلى أنّ إجراءات تنفيذ التدقيقات الثلاثة هي نفسها إجراءات منح البيان سالفه الذكر، كما أنّه بإمكان المعهد إجراء تدقيقات أخرى شرط أن تكون على نفقته الخاصة.

في نفس الشأن، يُمكن لحامل البيان طلب تأجيل إجراء هذه التدقيقات⁶³، عبر تقديم طلب للمعهد يسبق التاريخ المقرّر للتدقيق بأربعة (4) أسابيع، علماً أنّه يترتّب - تلقائياً - عن قبول الطلب تعليق الحقّ في استخدام البيان حلال. كما أن هذا التّأجيل لا يمكن بأي شكل كان أن يؤدّي إلى تأجيل موعد التدقيق الموالي.

أمّا بالنسبة للتغيرات التي تمسّ حق استخدام البيان حلال، فإنّها تتمثّل فيما يلي:

• **التعليق أو السحب:**⁶⁴ في حالة انتهاك حامل الحق للقواعد المحدّدة، فإنّه يمكن للمعهد اتّخاذ الآتي: توجيه إنذار بتعليق أو سحب الحق؛ أو تعليق أو سحب الحق بصورة فعلية.

بالنسبة لحالة الإنذار، فإن المعهد يمنح للحامل مدة لا تتجاوز خمسة عشر (15) يوماً لتصحيح الوضع، يتمّ بعدها اتّخاذ القرار المناسب: ففي حالة التصحيح فإنّه يتم رفع الإنذار؛ أما في حالة اتّخاذ قرار بالتعليق، فيترتّب عن ذلك حرمان الحامل من استخدام الحق لمدة لا تتخطّى ستة (6) أشهر؛ أما في حالة اتخاذ قرار بالسحب، فيؤدّي ذلك إلى إلغاء الحق نهائياً. وفي كلتا الحالتين الأخيرتين، يجب على حامل الحق التّوقف بشكل فوري عن أي إشارة له، تحت طائلة تعرّضه للمتابعة القضائية وفقاً للقوانين والأنظمة سارية المفعول.

تجدر الإشارة إلى أن قراري السحب والتعليق يمكن أن يصدرا بناءً على طلب من الحامل.

• **تعديل المعهد لمتطلبات حلال:**⁶⁵ في حالة قيام المعهد بتعديل متطلبات الحصول على بيان

⁶² Art. 13 du document de Procédure de certification Halal.

⁶³ Art. 14 du document de Procédure de certification Halal.

⁶⁴ Art. 15 du document de Procédure de certification Halal.

⁶⁵ Art. 16 du document de Procédure de certification Halal.

حلال، فإنه يلتزم بإخطار جميع الحاملين لحق استخدام البيان بضرورة تكييف أنشطتهم وفقاً للمتطلبات الجديدة ضمن آجال تُحدّد من طرفه، ويتمّ التّحقّق من مدى امتثالهم لذلك إما أثناء التّدقيق السنوي الموالي أو عبر تدقيق استثنائي آخر.

• **تعديل الحامل لنطاق البيان:**⁶⁶ يلتزم حامل الحق بإخطار المعهد، دون تأخير، بأيّ تعديلات تمسّ نطاق البيان الممنوح له، التي من بينها: أيّ تعديل في السّجل التجاريّ للحامل أو التسمية القانونيّة لممارسة النشاط؛ أي تعديل جوهريّ يطرأ على نشاط أو أنشطة من سلسلة إنتاج الغذاء حلال؛ التغييرات التي تطرأ على مستوى الإدارة. تبعاً لذلك، يمكن للمعهد إما تأكيد النّطاق أو تعديله أو تقليصه.

كذلك، يمكن لحامل الحق تقديم طلبٍ للمعهد لتقليص أو توسيع نطاق البيان حلال الذي يحوزه، على أن يقوم المعهد بجدولة تدقيقٍ بشأن ذلك. كما يشترط لتنفيذ عمليّة التدقيق تسليم الطّالب للمعهد الوثائق الضّروية للقيام بها قبل شهر على الأقل من موعدها.

• **التوقّف المؤقت للحامل عن أنشطة خاضعة للبيان:**⁶⁷ يجب على الحامل إخطار المعهد بأيّ توقّف مؤقت لنشاط أو أنشطة خاضعة للبيان حلال الحامل له، يمكن هنا التمييز بين ثلاث (3) حالات: حالة توقّف لا يتعدى ثلاثة (3) أشهر، لا يترتب عنها أيّ تأثير على الحق؛ حالة توقّف بين ثلاثة (3) أشهر إلى إثني عشر (12) شهراً، يقوم فيها الحامل بإخطار المعهد باستئناف نشاطه، ويتم تأكيد اكتسابه الحق أثناء التدقيق الدوري الموالي الذي يمكن تقديم موعده في هذه الحالة؛ حالة توقّف تتجاوز مدّته إثني عشر (12) شهراً، هنا يجب تقديم طلب جديد لنيل حق استخدام البيان حلال.

خاتمة

لقد تناولت هذه الدّراسة دور المعهد الجزائري للتقييس في مجال إسهاد الغذاء حلال؛ حيث تمّ في البداية تعريف بعض المفاهيم الرئيسيّة المتعلّقة بالموضوع، تبعه تقديم لمحة عن المعهد والوقوف على اختصاصاته في الميدان. كما تمّ تسليط الضوء على مواصفة حلال و علامة حلال الجزائريّتين اللّتين تُعدّان أهمّ إنجازاته في الميدان. وختاماً، تمّ تبيان الجانبين الإجرائي والرقابي لعمليّة الإسهاد حلال التي يشرف عليهما المعهد بشكل حصري.

في ضوء كل ما تقدّم، توصّلت هذه الدّراسة إلى مجموعة من النّتائج يمكن سرد أهمّها ضمن النقاط التّالية: إن تجربة المعهد - والجزائر عموماً - في مجال إسهاد الغذاء حلال تجربة فتية حديثة، فعلى الرغم من مرور عقد من الزمان على إصدار أول تنظيم بشأنها فإن ممارستها الفعلية لم تنطلق إلا مؤخراً؛ إنّ مواصفة

⁶⁶ Arts. 17 & 18 du document de Procédure de certification Halal.

⁶⁷ Art. 19 du document de Procédure de certification Halal.

حلال الجزائرية متوافقة، إلى حد شبه كلي مع المعايير الدولية المتبعة في هذا الشأن؛ إن الخصوصية المذهبية للجزائر قد تم احترامها أثناء إعداد المواصفة و النظام التقني الذي سبقها؛ إن المواصفة تتضمن معايير صارمة بشأن أمن وسلامة وصحة ونظافة المنتجات الغذائية حلال؛ إن المعهد يُبدي انفتاحاً على توسيع نطاق مهمته في مجال الإشهاد حلال، لتمتد إلى مسائل ومنتجات أخرى غير المواد الغذائية.

إن جهود المعهد الجزائري للتقييس في ضمان مطابقة المنتجات الغذائية لمواصفة حلال الجزائرية من شأنها أن تثمر نتائج إيجابية على الميدان وأطرافه: فبالنسبة للمستهلكين، تسهم هذه الجهود في تعزيز حماية المصالح المعنوية للمستهلك الجزائري المسلم، مما يؤدي إلى زيادة ثقته بالمنتجات الجزائرية؛ أما بالنسبة للمنتجين، فإن حيازتهم للبيان حلال من شأنه أن يحسن من سمعتهم ويزيد في قدرتهم التنافسية داخل السوق؛ أما في خصوص الاقتصاد الجزائري عموماً، فإن حيابة منتجي المواد الغذائية الجزائريين لبيان حلال يؤدي إلى فتح أبواب أسواق خارجية جديدة أمامهم، وتذليل عقبات دخولهم إليها، لا سيما الأسواق الخاصة بالدول الإسلامية التي تفرض معايير صارمة بشأن المنتجات الغذائية حلال، هذا من شأنه تعزيز نمو الصادرات الجزائرية وتنوعها. ومن جهة أخرى، يؤدي تنامي سوق الغذاء حلال المحلي إلى جذب مستثمرين أجانب إليه، مما يسهم في دعم النمو الاقتصادي.

على الرغم من ذلك، يمكن أن تقوض بعض التحديات المحتملة جهود المعهد؛ إذ يمكن لنقص التمويل أن يضعف من أدائه وكفاءة مهامه، خاصة إذا ما تراكمت عليه المهام، كما أن نقص وعي الفاعلين في الميدان بأهمية البيان حلال والتزاماتهم تجاهه يؤدي إلى تعقيد المهمة على المعهد. لذا، ينبغي على الجهات المعنية توسيع الدعم المالي لجهوده نظراً للفوائد المهمة التي يمكن تحقيقها، كما ينبغي - أيضاً - على المعهد في الوقت الراهن التركيز على جانب إنكاء وعي الفاعلين في الميدان بأهمية إشهاد الغذاء حلال، خاصة في ظل حداثة هذا الميدان في الجزائر.